المحاضرة الرابعة: تطور المواطنة

إنَّ الناظر إلى تاريخ الفكر الفلسفي السياسي يدرك مدى التطور الذي لحق مفهوم المواطنة، فالمفهوم الذي بدأ خلال الحقبة اليونانية قبل الميلاد ليس هو نفسه الذي كان موجوداً في فترة العصور الوسطى، وكذلك يختلف عن ذلك الذي عرفته أوربا بعد الثورة الفرنسية، والذي يختلف بدوره عن المفهوم المعاصر للمواطنة.

أدت التحولات التاريخية إلى انتقال مفهوم المواطنة من المفهوم التقليدي الذي استمد جذوره من الفكر السياسي الإغريقي والروماني ، وجاء تلبية لحاجة الدولة القومية الحديثة ونضال الشعوب فيها إلى المفهوم المعاصر للمواطنة ، الذي يستند إلى فكر عصر النهضة والتنوير وطروحات حقوق الإنسان والدعوة إلى تمكن الشعوب وسيادتها، باعتبارها مصدر كل السلطات ، وبذلك تم ترسخ مبدأ المواطنة وأصبح كحق ثابت في الحياة السياسية, واتسع نطاق ممارسته تدريجيًا منذ القرن الثامن عشر حتى يومنا هذا باعتباره إحدى الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية.

أولا- لمحة عن تطور المواطنة:

ارتبط مفهوم المواطنة بكل المراحل التي عرفها الفكر الإنساني، فامتازت عند اليونان بممارسة سياسية ونموذج ديمقراطي فريد جعلها النواة الأولى في مناقشة القضايا السياسية واتخاذ القرارات بطريقة حرة ديمقراطية، أي أنها خلقت الأجواء المناسبة للمشاركة السياسية .

لم يستقر مفهوم المواطنة عند اليونان على حالة واحدة ، بل تطور من نظام سياسي لأخر ، حتى أصبحت سمة يتشرف بها الفرد اليوناني وتمنحه الأهلية للممارسة السياسية في مستوياتها المتعددة ، وتمنح لكل شخص تتوفر فيه وجوبا الصفات التالية " أن يكون منتميا للمدينة أبا عن جد ويعيش فيها ، غير أنها انحصرت على الطبقات العليا من الارستقراطيين والنبلاء في حين حرم منها العبيد والنساء والأطفال.

وبمرور الوقت ظهرت مشكلة التفرقة داخل طبقة المواطنين نفسها حيث تفرعت إلى فئتين ، الأشراف ذوي الأصول النبيلة التي حاولت الاستئثار بالحقوق السياسية ، وفئة العامة التي أوجدت مكانتها بمعيار الثروة أي أن ارستقراطية المواطن تعتمد على ماله وممتلكاته ، لا على نبالة أصله وعراقة فرع أسرته ، وقد كان لهذا الأثر الكبير على التقسيمات التي سادت المؤسسات العامة في الدولة اليونانية.

أما في عهد الإمبراطورية الرومانية فقد حصل تغيير في مفهوم المواطنة إذ مر بمرحلتين هما : الأولى هي مبدأ الانتماء إلى الوطن الخاص (روما) ، حيث يعتبر كل روماني مواطنا ، أما سكان الأقاليم الأخرى التي سيطرت عليها الإمبراطورية الرومانية فهم رعايا ، أما الثانية فهي قد جعلت معيار الولاء وليس السكن هو الأساس في اتصاف الفرد بالمواطنة. أي تم توسيع مصطلح المواطنة لدى الرومان ليشمل الشعوب التي خضعت لها.

والواقع أن الدولة الرومانية منحت المواطنة بعدا قانونيا ، ونظمتها بشكل دقيق ومحكم عبر إجراءات إدارية ، ومن بين دعاة العدل والمساواة بين الطبقات الاجتماعية شيشيرون الذي يرى أن الدولة لا تستطيع أن تضمن استمراريتها وبقائها وهيبتها إلا إذا اعترفت بحقوق المواطنين ، لأنها تمثل مصلحة الناس المشتركة.

أما العصور الوسطى فقد تراجع مفهوم المواطنة في الفكر السياسي وذلك بسبب اندثار التجارب الديمقراطية المحدودة في واقع الحضارتين الإغريقية والرومانية من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب توجه الحضارات السائدة آنذاك إلى إقامة أنظمة الحكم المطلقة .

ويعود تاريخ إبداع مفهوم المواطنة في أوروبا إلى بداية الفكر السياسي العقلاني التجريبي، وتزايد تأثيره نتيجة قيام حركة الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية، حيث تكرس مفهوم المواطنة في أطروحات العديد من المفكرين منهم هوبز ولوك وروسو.

ويبدو أن هؤلاء المفكرين أرادوا الخروج بالمواطنة من مجرد الانتماء إلى دين أو طبقة، إلى مفهوم سياسي يعتمد الأمة والدولة معيارا، فكانت نظرتهم للمواطنة على أنها تكتسب سياسيا ، وليس دينيا أو طبقيا كما كان شائعا في العصور الوسطى، وهو الأمر الذي تجسد فيما بعد في مواطنة الحقوق والواجبات.

ثانيا- مفاهيم المواطنة:

يرى الأستاذ حمدي مهران أن المواطنة قد مرت بست مراحل تاريخية، كونت ستة مفاهيم مختلفة كما يلي:

1. مواطنة دولة المدينة:

وهو المفهوم الذي ساد في الحقبة اليونانية الرومانية، وقد تميز هذا المفهوم بتركيزه على قيم المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين على قاعدة المواطنة، غير أن هذا المفهوم من ناحية أخرى لم يكن يشمل بصفة المواطنة إلا الرجال الأحرار، بينما تم استبعاد العبيد والنساء والأطفال وكذلك الأجانب عن المدينة؛ مما جعله لا يشمل إلا فئة قليلة ممن يستحقون صفة المواطنة. إلا أن قيم المواطنة عند العديد من الفلاسفة بعد ذلك قد تأثرت بمفهوم المواطنة اليوناني القديم؛ نظراً لتشديده على أفكار المشاركة والمسؤولية على المواطنين، واهتمامه بالمساهمة في الحكم بصورة مباشرة، عبر مؤسسات تقوم على نشاط المواطنين.

2. مواطنة الإيمان:

وهو المفهوم الذي ساد في الحقبة الإسلامية والمسيحية في أوائل فترة العصور الوسطى، حيث المواطن هو الفرد المنتمي للعقيدة السائدة في الدولة. وتميز هذا المفهوم بعدم التزامه بحدود الدولة، وإنما كان ذا صفة عالمية بحيث يشمل كل من ينتمي إلى العقيدة السائدة في أي مكان. وقد أعطى هذا المفهوم في صورته الإسلامية حقوقاً هامة للمرأة، إلا أن التطبيق العملي لتلك الحقوق على الأرض لم يكن بالمستوى نفسه، فظلت المرأة فعلياً في أغلب فترات التاريخ الإسلامي بعيدة عن العملية السياسية، أما صورة المفهوم المسيحي فلم تعط المرأة أي حقوق تذكر لا داخل الكنيسة ولا خارجها، واكتفى المفهوم بمنح الدعم المعنوي والروحي للعبيد دون الدعم المادي، فبقي العبيد في أسوأ حال في تلك الفترة، مع ما كان يُطلب منهم من قبول للعبودية بوصفها إرادة إلهية.

3. مواطنة المدن المستقلة:

وهي التي سادت في المدن التجارية في جنوب أوربا وتحديداً في إيطاليا – في فترة العصور الوسطى . حيث كانت تعني الحصول على امتيازات مدفوعة الأجر، تمكن التجار من البيع، والشراء، والزواج، والطلاق، والسفر، وغيرها دون

الحصول على إذن أو تصريح من السيد الإقطاعي وفقاً للنظام الذي كان سائداً حينذاك، وقد منح هذا المفهوم سكان المدن نوعاً من الحرية الفكرية والاقتصادية، ومكّنهم من تقديم رؤى نقدية للنظام الكنسي والإقطاعي، وظهور تيار فكري يرفض الأفكار الكلية للكنيسة، وينادي بالروح القومية، وقد عبر هذا التيار عن آرائه في مؤلفات كان لها صدى واسع بعد ذلك في فترة عصر النهضة.

4. المواطنة التعاقدية:

وهو المفهوم الذي ساد بدءاً من عصر النهضة، والذي كان يقوم على فكرة العقد الاجتماعي؛ التي كانت رائجة في ذلك الحين، كما أن هذا المفهوم قد ارتبط بفكرة الدولة القومية، والذي ظل مرتبطاً بها حتى ظهور المفهوم الواضح للمواطنة بعد ذلك بأربعة قرون. وقد تميز هذا المفهوم بدعمه غير المحدود لفكرة المواطن الإيجابي، حيث يتحول المواطن إلى حائز للسيادة وليس خاضعاً لها، ومن ثم يصبح قادراً على عزل الحكام الفاسدين، وتعيين غيرهم، ومحاسبتهم، وذلك وفقاً لأحكام العقد الاجتماعي، وقد ناهض هذا المفهوم العبودية ومبرراتها المختلفة، إلا أنه لم يقدم جديداً بالنسبة للمرأة؛ فقد ظلت بعيدة عن حقوق المواطنة.

5. مواطنة الحقوق:

وهو المفهوم الذي ساد منذ منتصف القرن الثامن عشر، وارتبط بفكرة الحقوق التي تطورت من الحقوق الطبيعية إلى حقوق الإنسان، ثم إلى حقوق المواطنة، وباقي أنواع الحقوق، مثل: حقوق العمال، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل .... إلخ. وقد تلقى هذا المفهوم دعماً قوياً من الثورة الفرنسية؛ التي تبنت فكرة حقوق المواطنة، وأصدرت: إعلان حقوق الإنسان والمواطن للتعبير عن الحقوق المدنية والقانونية لكل فرد داخل الجمهورية الفرنسية. وقد تشبثت التيارات النسوية بهذا المفهوم للحصول على حقوقها، فكان خير داعم لها، كذلك فقد استغلت الحركات المناهضة للعبودية، أو المدافعة عن حقوق العمل، هذا المفهوم لتحقيق أهدافها المشروعة، وقد تحول هذا المفهوم إلى فكرة الدعم المادي الذي تقدمه الدولة للمواطن تحت مظلة دولة الرفاهية، وذلك منذ منتصف القرن العشرين، غير أن هذا المفهوم قد ارتبط بفكرة الدولة القومية بصورة عجز معها عن حل المشكلات العرقية، والثقافية.

6. المواطنة العالمية:

هو المفهوم الذي يعبر عن صور المواطنة التي تتخطى الدولة القومية القطرية إلى حيز أوسع، أو حتى أضيق، وذلك بالانتماء لكيانات جديدة، وتفضيلها على الانتماء القومي. وقد تأثر هذا النموذج العالمي للمواطنة بقوة بفكرة العولمة منذ ظهورها، خاصة وأن الاتحادات والتكتلات العالمية بدأت تزداد بشكل جعل هذا المفهوم حقيقة واقعة، مع الدعوة لعالم مفتوح ومترابط اقتصادياً وثقافياً وسياسياً بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، غير أن هذا المفهوم العالمي لا يزال غير قادر على اكتساب ثقة الغالبية من الناس؛ لما يبدو فيه من تهديد للهوية الثقافية، ومعارضته لمفهوم الدولة القومية بكل ما تحمله من تراث غال على العديد من الشعوب، ولعلّ ذلك ما جعله يواجه مواجهات من الرفض الشديد خوفاً من ضياع الهوية الثقافية؛ مما يعرقل مسيرة هذا المفهوم، وربما يقضي عليه في النهاية.